



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



١
٢
٣
٥

لقاح كوفيد-١٩: هل نضمن الوصول إليه؟
عندما تنفصل السياسة عن الاقتصاد: تونس مثالا
قانون الشراء العام في لبنان... اولى الخطوات الجدية في مكافحة الفساد
لبنان في أزمة: هل هناك من مخرج؟

النشرة الإخبارية

تشرين الأول ٢٠٢٠

لقاح كوفيد-19: هل نضمن الوصول إليه؟ هبة ونيس

يتم تطوير لقاحات كوفيد-19 حول العالم بسرعة قياسية، لكن لا يزال من غير الواضح إن كانت تلك اللقاحات، بمجرد الموافقة عليها، ستكون في متناول أولئك الذين يحتاجون إليها في كل مكان.

وفقاً لأحدث نسخة من مسودة منظمة الصحة العالمية للقاحات المرشحة لكوفيد-19، بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، وصلت ثمانية لقاحات قيد التجارب السريرية إلى المرحلة الثالثة، وهي المرحلة الفاصلة قبل إجازة اللقاح للاستخدام. وقد ركزت العناوين الرئيسية العالمية على ثلاثة منها، تلك التي طورتها أكسفورد أسترازينيكا (aceneZartsA drofxO) وفايزر بيونتيك (hceTNoiB rezfiP) ومودرنا (anredoM)، بالرغم من الحاجة لمزيد من البيانات حول تصميم ونتائج هذه التجارب السريرية.

تطوير اللقاح: صورة ناقصة؟

تتطلب هذه المنافسة العالمية الشرسة بين المطورين قراءة دقيقة من قبل الدوائر العلمية والجمهور، بغرض سد فجوات بالرد على الأسئلة التي لم يتم الإجابة عليها. مع الأسف، يأتي إعلان المطورين عن أخبار اللقاحات من خلال البيانات الصحفية فقط - وليس من خلال نشر نتائج مفصلة للأبحاث - مما يترك أسئلة عديدة حول كيفية تأثير اللقاحات على مسار الوباء من دون إجابة. على سبيل المثال، تم استبعاد بعض المجموعات الرئيسية من تجارب اللقاحات التي أجرتها أسترازينيكا ومودرنا وفايزر، وهي بالتحديد، الأطفال والمراهقين والمرضى الذين يعانون من نقص المناعة والنساء الحوامل أو المرضعات. إلى جانب ذلك، لم يتم تضمين عاملين هاميين: الأول هو تقليل شدة كوفيد-19 من خلال الاستشفاء، والحاجة إلى وحدات العناية المركزة، أو الوفاة، والثاني هو التغيرات التي تطرأ على انتقال عدوى الفيروس، أي

درجة الانتشار من شخص لآخر.

وقد ركزت إعلانات مطوري اللقاحات على الجوانب الإيجابية التي ينتظرها الجمهور مثل الفعالية والقدرة الإنتاجية. تم الإعلان عن فعالية لقاح أكسفورد أسترازينيكا بنسبة تصل إلى ٩٠٪، كما أنه قلل من شدة المرض، وفقاً لموقع جامعة أكسفورد على الإنترنت. وأعلنت شركة فايزر على موقعها الإلكتروني أن لقاحها يظهر فعالية بنسبة ٥٩٪ ضد كوفيد-19 عبر اختلافات العمر والجنس والعرق، وأنها تتوقع إنتاج ما يصل إلى ٥٠ مليون جرعة لقاح عالمياً في عام ٢٠٢٢. وما فوق إلى ٣,١ مليار جرعة بنهاية عام ٢٠٢٢. أما لقاح مودرنا، فقد أعلن عن فعاليته بنسبة ٥٩٪، وتتوقع الشركة شحن حوالي ٠٢ مليون جرعة من لقاحها في الولايات المتحدة بحلول نهاية عام ٢٠٢٢، وستقوم بتصنيع ما بين ٠٠٥ مليون إلى مليار جرعة على مستوى العالم في عام ٢٠٢٢. وسوف تتقدم مودرنا، بحسب بيان صحفي لها، بطلب الحصول على تصريح استخدام في حالات الطوارئ من إدارة الغذاء والدواء الأمريكية في الأسابيع المقبلة.

وتشكل لوجستيات التلقيح مصدر قلق للدوائر البحثية والعيادية المتخصصة. فحسب موجز منظمة الصحة العالمية للقاحات كوفيد-19 المستهدفة، يجب الوفاء بمعايير معينة، بما في ذلك قدرة اللقاح على تحمل درجات حرارة تخزين أعلى والحصول على ثبات حراري أعلى، لأن هذا من شأنه تعزيز توزيع اللقاح وتوافره بشكل كبير. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يتم الترويج للقاح أكسفورد أسترازينيكا على أنه يمكن تخزينه في «درجة حرارة التلاجة» (٢-٨ درجة مئوية) وتوزيعه عبر مختلف أنظمة الرعاية الصحية. في المقابل، يتطلب لقاح فايزر بيونتيك الحفظ في درجة شديدة البرودة تصل إلى -٠٧ درجة مئوية، مما قد يشكل عقبة لوجستية في عدة أماكن.

هل ستنتج المبادرات العالمية للوصول للقاح؟

أطلقت منظمة الصحة العالمية في نيسان/أبريل الماضي مبادرة لدعم تطوير الاختبارات والعلاجات واللقاحات المطلوبة عالمياً، تحت مسمى مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 (rotarelecca TCA)، حيث يسعى قسم اللقاحات فيها، المسمى كوفاكس (XAVOC)، إلى ضمان التوزيع العادل للقاحات في جميع البلدان بهدف توفير ملياري جرعة بحلول نهاية عام ٢٠٢٢. وستتبع جميع البلدان المشاركة من خلال XAVOC نظرياً، وبغض النظر عن مستوى الدخل أو القوة الشرائية، بإمكانية متساوية للوصول إلى هذه اللقاحات بمجرد تطويرها. بعبارة أخرى، يسعى نظام كوفاكس إلى تضمين جميع البلدان غير القادرة على تحمل تكاليف اللقاحات، من خلال تعزيز قوتها الشرائية ضمن منصة شراء واحدة.

ورغم تمكّن المبادرة من تأمين التزامات تصل إلى ٠٠٧ مليون دولار أمريكي، فإن البلدان المشاركة ذات الدخل المرتفع تفضل إبرام اتفاقيات شراء غير ملزمة داخل المنصة، مما يسمح لها بإنهاء عقود الشراء، وهو خيار جذاب للبلدان التي تسعى إلى اتفاقيات ثنائية مع منتجي اللقاحات، لكن ذلك يضع برنامج كوفاكس في خطر مالي، هذا بالإضافة إلى استمرار الغموض حول تسعير اللقاحات ضمن كوفاكس.

وعلى جبهة أخرى متعددة الأطراف، يشهد مجلس منظمة التجارة العالمية للجوانب المتعلقة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية (تريبس) دعوات من قبل البلدان النامية للتنازل عن حقوق الملكية الفكرية للتقنيات ذات الصلة بكوفيد-19 لضمان استجابة فعالة من خلال الوصول السريع إلى المنتجات الطبية

بأسعار معقولة، بما في ذلك أدوات التشخيص واللقاحات والأدوية. لسوء الحظ، يتم معارضة هذه المبادرة بل وحتى منعها من قبل الدول المتقدمة في منظمة التجارة العالمية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وسويسرا.

الوصول للقاحات، هل هو فقط للبلدان القادرة على تحمل تكاليفها؟

تتسارع مساعي البلدان ذات الدخل المرتفع لتأمين إمدادات اللقاح على المستوى الثاني من خلال طلبات الشراء المسبقة، مما يقوض الجهود المتعددة الأطراف الجارية، وذلك من خلال إبرام الاتفاقيات قبل الإعلان عن نتائج المرحلة الثالثة من التجارب السريرية. على سبيل المثال، أبرمت حكومة المملكة المتحدة صفقات مع سبعة لقاحات مرشحة، وما مجموعه ٠٤٣ مليون جرعة. كما وقعت صفقة مع أسترازينيكا لتوريد مليون جرعة من الأجسام المضادة لكوفيد-19 لحماية أولئك الذين لا يستطيعون تلقي اللقاح، مثل مرضى السرطان والمرضى الذين يعانون من نقص المناعة، وهي المرة الأولى التي تعتزم فيها المملكة المتحدة شراء منتج صيدلاني قبل إجازته سريرياً. كما وقعت حكومة الولايات المتحدة اتفاقيات مع كل من مودرنا وفايزر لتوريد ٠٠١ مليون جرعة لقاح من كل شركة، بتكلفة ٥,١ مليار دولار أمريكي و٢ مليار دولار أمريكي على التوالي.

تتسارع التطورات كما تتداخل المصالح التجارية والسياسية على الساحة، فهل سيتمكن كل من يحتاج إلى اللقاح من الوصول إليه؟ الجواب لا يزال مبهماً. الانتقال الديمقراطي مسار صعب قد تكون كلفته أكبر من مرحلة الاستبداد. هذا ما تثبتته التجربة التونسية بعد مرور عشر سنوات من الثورة. إذ لا يكفي إسقاط رأس



عندما تنفصل السياسة عن الاقتصاد: تونس مثالا صلاح الدين الجورشي

الهرم، أو تغيير الحكومات وصياغة دستور تحرري بديل، وصعود وجوه جديدة إلى مراكز القرار كانت تقود المعارضة وتقع في السجون أو في المهاجر، وتنظيم انتخابات حرة وإلى حد ما نزيهة، وتمكين البرلمان من صلاحيات واسعة جعلت منه المؤسسة الأعلى صوتا في النظام السياسي الجديد، وتمنع كل الطرق والوسائل التي تجعل من الرئيس الحاكم الأوحده والزعيم الذي لا يجوز نقده أو الاعتراض على قراراته. كل ذلك تحقق في تونس مما جعلها البلد العربي الوحيد الذي سمح له بدخول نادي الدول الديمقراطية في العالم. مع ذلك يواجه التونسيون أزمة عميقة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، كما يعيشون حالة قلق مزمن غير مسبوق، وينتظرون بفارغ الصبر الخروج من هذا النفق.

أرقام مخيفة

خلفاً للحكومات الثمانية التي تشكلت منذ الثورة حتى الآن، قدمت حكومة هشام المشيشي مشروع ميزانية ٢٠٢١ [١] تضمنت الأرقام الصحيحة بعيدا عن أسلوب الإخفاء والمراوغة. أحدث ذلك صدمة قوية عندما بات الحديث في تونس عن أن الدولة تقترب من حالة الإفلاس. إذ استمرت الأوضاع على ما هي عليه قد لا تستطيع الحكومة بعد أشهر توفير أجور موظفي القطاع العام [٢]. كما أنه لأول مرة في تاريخ البلاد تتجاوز النفقات حجم المداخيل، وهو ما جعل الميزانية الحالية تعاني من ثغرة بقيمة ٨٤٢١١ مليون دينار منها ٥٠٤٢ م د اقتراض داخلي والبقية سيقع تأمينها من خلال اللجوء إلى الاقتراض الخارجي. هذا في وقت حذر فيه الخبراء من الجوع مرة أخرى إلى التناوين الخارجي متوسط وطويل المدى الذي حطم رقما قياسيا بلغ حيث حوالي ٧٥٩,٠٨ م د. وتوقع محافظ البنك المركزي أن تبلغ خدمة الدين الخارجي

متوسط وطويل المدى ١٠٥,٩ مليار دينار سنة ٢٠٢٢ [٣]، مما جعل الدائنين يميلون للمرة الأولى إلى الشك في قدرات الدولة التونسية على احترام تعهداتها الخاصة بارجاع ما عليها من ديون وفوائض، مما سيجعل التفاوض معهم صعبا ومؤلما. كما حصل أمر آخر هو الأول من نوعه، حيث محافظ البنك المركزي الاستجابة لطلبات الحكومة الخاصة بتمويل عجز الميزانية التعديلية لسنة ٢٠٢٢، في غياب تفويض صريح بنص قانوني من البرلمان. واعتبر محافظ البنك أن إصدار أوراق مالية إضافية من شأنه أن يؤدي إلى رفع الأسعار بطريقة جنونية وهو ما قد يتسبب في حدوث انتفاضة اجتماعية.

الحركة النقابية فوق صفيح ساخن

في هذه الأجواء الصعبة تقف الحركة النقابية فوق صفيح ساخن. فتهدهد القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع الأسعار لا يزال يدفع بالاتحاد العام التونسي للشغل وبقية النقابات نحو مطالبة الحكومة والقطاع الخاص برفع الأجور، في حين يعتبر الخبراء أن كتلة الأجور في تونس تعادل ٧١ بالمائة من الناتج الداخلي الخام وهي النسبة الأعلى في العالم [٤]. وفي الوقت الذي تريد فيه الحكومة بالشروع في تنفيذ الإصلاحات الكبرى، من بينها إصلاح المؤسسات العمومية المفلسة، وتقترب بيع بعضها أو إعادة هيكلتها بشكل عميق، ترفض النقابات سياسة التقيوت في هذه المؤسسات، وتدعو إلى التفكير في حلول أخرى. كما أن الخلاف مستمر مع الحكومة حول مسألة تخفيض كتلة الأجور [٥].

فشل الربط بين السياسي والاقتصادي

من بين المعضلات الكبرى التي كشفت عنها الثورة التونسية تلك المتعلقة بكيفية ربط الإصلاح السياسي

بالإصلاح الاقتصادي نظرا لارتباطهما بحبل وثيق. هذا الحبل لا يزال مفقودا بعد عشر سنوات من الثورة. فالديمقراطية السياسية الهامة التي تقدمت أشواطاً لم تستطع حتى الآن أن تساعد الحركة الاقتصادية على التوجه نحو الأفضل، بل على العكس من ذلك تضرر الاقتصاد كثيرا بسبب عدم الاستقرار السياسي والحكومي، وهو ما جعل نسبة النمو تتراجع من حوالي ٥ بالمائة في سنة ٢٠١٢ إلى ٢,٢ سلبا، وزادت جانحة كورونا في الإضرار بمفاصل الاقتصاد المحلي مما أدى إلى « تراجع الناتج الإجمالي بأسعار سنة ٩١٠٢، خلال الثلاثي الثاني من سنة ٢٠٢٢، بنسبة غير مسبوقه بلغت ناقص ٦,١٢ بالمائة ».

أما نسبة البطالة فقد زادت سوءاً عما كانت عليه قبل الثورة، فحسبما ورد في مشروع الميزانية التعديلية لسنة ٢٠٢٢، ارتفعت نسبة البطالة خلال الثلاثي الثاني من ٢٠٢٢ إلى ٨١ ٪ مقابل ١,٥١ ٪ خلال الثلاثي الأول من نفس السنة. لقد قفزت النسبة بثلاث نقاط خلال ثلاثية واحدة. وأشار المشروع إلى أن بطالة الذكور بلغت نسبة ٢,٥١ ٪ مقابل ٥٢ ٪ للإناث [٦]

الاقتصاد التونسي مريض، حيث توقع الخبير الاقتصادي ووزير المالية السابق حكيم بن حمودة حصول انكماش اقتصادي كبيرا خلال سنة ٢٠٢٢. واعتبر أن أزمة كورونا ستكون وراء هذا التراجع بنسبة ٨,٣ بالمائة خلال سنة ٢٠٢٢، وهي «أهم نسبة انكماش في الاقتصاد عرفتها تونس منذ الاستقلال» [٧].

حركة النهضة: أزمة مع القيادة

تقف الأحزاب والنقابات أمام هذا المشهد المخيف عاجزة عن الإسهام في مواجهته وتحسينه. وبدل أن تكون قوة اقتراح على الأقل، يتواصل الصراع على أشده بين مكوناتها. كما تستمر أزمة الثقة بينها وبين

الرأي العام، إذ لا يزال التونسيون يؤكدون على أن الأحزاب لم تتقدم بالبلاد منذ بداية مرحلة الانتقال الديمقراطي. ومما زاد المشهد قتامة توالي الأزمات الداخلية لعدد من الأحزاب الرئيسية، وكان آخرها الصراع المفتوح على مصراعيه داخل حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية. ويعود هذا الصراع إلى رفض رئيس الحركة راشد الغنوشي الالتزام بالقانون الداخلي للحركة [٨] الذي يمنعه من الترشح للمرة الثالثة لرئاسة الحركة خلال مؤتمرها الحادي عشر الذي تم تأجيل انعقاده بحجة وباء كورونا. وتعتبر « النهضة » الحزب الأول والأكثر تنظيمًا، وفي حال انقسامه أو استقالة عدد كبير من كوادره في الصف الأول والثاني، فإن ذلك يؤشر على أن حظوظه في الانتخابات البرلمانية القادمة ستكون أضعف، وهو ما يفتح المجال أمام ارتباك موازين القوى، واحتمال صعود الحزب الدستوري الحر الذي تقوده عيبر موسي، والذي يدعو صراحة إلى وضع الثورة بين قوسين، والعودة إلى ما قبل ١١٠٢ ومحاولة استنساخ تجربة الرئيس السابق زين العابدين ن علي.

لا يزال الأمل قائما

المشهد معقد وصعب، وهو ما يفسر نزوع التونسيين نحو التشاؤم الذي بلغ ٩٧، ٦ بالمائة، بناء على اعتقادهم بأن البلاد تسير في الطريق الخاطئ [٩] لكن رغم ذلك يؤكد الكثيرون أن تونس ليست حالة ميؤوس منها، وأن الفرصة لا تزال قائمة للخروج من المأزق الراهن، والذي يُعتبر طبيعياً في مراحل الانتقال الديمقراطي. المهم العثور على المفتاح الاقتصادي الكفيل بفتح آفاق مغايرة أمام التونسيين حتى لا تسقط ثورتهم في برائن المنظومة القديمة. اسباب الفساد

لا
ثقة

قانون الشراء العام في لبنان... اولى الخطوات الجدية في مكافحة الفساد

محمود الناظور

المساءلة لأول مرة في المناقصات بناء على حق الوصول الى المعلومات الذي اوجب شفافية مطلقة، تمنع وتكافح الفساد الى حد كبير.

من جهة اخرى يعالج اقتراح القانون افة دفاتر الشروط التي لطالما كانت تعد لمصلحة افراد او شركات معينة، عبر تحديده محتويات الدفاتر كالوصف الدقيق للحاجة او السلعة المطلوبة الى جانب شروط العقود وتحديد العملة المستخدمة والمهل بكافة اشكالها.

ايضا يعزز اقتراح قانون الشراء العام مبدأ العلنية للمناقصات، من خلال الاعلان المسبق عنها وعن الصفقة واجراءات التلزم. ويعزز الشفافية والقدرة على المحاسبة من خلال الزام نشر المعلومات المرتبطة بالصفقة على منصة الكترونية انفاذاً لمبدأ الحق بالوصول الى المعلومات.

اشكاليات الاقتراح

منذ ان باشرت اللجان النيابية المختصة مناقشة اقتراح قانون الشراء العام، فتح في لبنان نقاش مجتمعي حوله، بين مؤيد ومعارض. ان ضرورة تطوير منظومة الشراء العام هي مصدر اجماع لدى جميع الخبراء والمعينين، انما يواجه الاقتراح اشكالية اساسية بنظر البعض تتمثل في تحويل ادارة المناقصات الموجودة حالياً، الى ادارة الشراء الذي ينص عنها القانون المقترح وتجميع دورها لمصلحة الوزراء الغير خاضعين للمساءلة الإدارية، اضافة الى ازالة دورها الرقابي وتحويلها الى جهة رصدية تصدر التقارير فحسب. كما وان الاقتراح لا يُعطى رئيس إدارة الشراء العام الصلاحيات المالية والإدارية و يحصر تحديدها بمرسوم صادر عن مجلس الوزراء خلافاً لباقي رؤساء الهيئات الرقابية الأخرى.

ابرز الاصلاحات وأثرها

يقوم الاقتراح على مبدأ الشمولية لكافة صفقات الدولة اللبنانية بكافة مؤسساتها ومرافقها، كما يعتمد على قدرة ادارة الشراء العام على التدخل لوقف أي عملية مخالفة، ويؤمن المساءلة لأول مرة في المناقصات بناء على حق الوصول الى المعلومات الذي اوجب شفافية مطلقة، تمنع الى حد كبير الفساد.

يحدد اقتراح القانون في مقدمته المرتكزات الأساسية التالية:

- ١- تطبيق الاجراءات التنافسية كقاعدة عامة.
- ٢- اتاحة فرص متكافئة دون تمييز للمشاركة في الشراء العام.
- ٣- توفير معاملة عادلة ومتساوية وشفافة ومسؤولة لجميع العارضين والملتزمين.
- ٤- علنية الاجراءات ونزاهتها ومهنتيتها بشكل يفعل الرقابة والمحاسبة .
- ٥- تشجيع التنمية الاقتصادية المحلية والانتاج الوطني على أساس القيمة الفضلى من اتفاق المال العام، دون الاخلال بالفعالية.

تخضع عمليات الشراء الى قواعد الحوكمة الرشيدة وتأخذ بعين الاعتبار مقتضيات التنمية المستدامة. لا تطبق أي استثناءات على هذا القانون.

كما يتضمن استحداث ادارة الشراء العام المستقلة التي تنظم وتشرف على منظومة الشراء، ولجنة الاعتراضات التي تنظر في المراجعات والشكاوى. كما يعتمد اقتراح القانون على قدرة ادارة الشراء العام على التدخل المباشر لوقف اي عملية مخالفة، ويؤمن

الصادر سنة ١٩٥٩١ والمعدل سنة ٢٦٩١ فقدا الصلاحية الزمنية والموضوعية، مما أدى الى تدني كبير في جودة المنظومة الشرائية العامة في لبنان والذي رصدته المؤشر العام لجودة دورة الشراء الذي بلغ ٠٠١/٨٤ لدى الجهات الدولية.

اهمية الاصلاح

من هنا تبرز ضرورة اصلاح جذري لمنظومة الشراء والصفقات، عبر قانون عصري للشراء العام وادواته، أي دفاتر شروط نموذجية وإجراءات واضحة. هذا القانون يشكل أحد الركيزة الأساسية في مكافحة الفساد شبه المقونن والهدر، المتسلحين بثغرات النصوص الحالية والغطاء السياسي لصيغة العقود بالتراضي، وقراره هو بند اساسي في كافة الخطط الإنقاذية المطروحة على الدولة اللبنانية، من مؤتمر «سيدر» الى صندوق النقد الدولي.

إن اقتراح قانون الشراء العام الذي يُناقش في اللجان النيابية المختصة حالياً، يقدم مقارنة عصرية تعالج في الصميم فوضى المناقصات والمشتريات، بالإضافة الى معالجة كل الثغرات التشريعية التي تشوب منظومة الشراء العام في لبنان. وقد اشارت التقديرات الى ان اقراره قد يحقق وفرّاً سنوياً قيمته ٠٠٥ مليون دولار بحسب معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، مما يرفع منسوب الاتفاق الاستثماري للدولة ويفتح المجال امام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة بفاعلية في العقود الحكومية، بسبب معالجته مشكلة التأخر في الدفع الذي يسود حالياً في الشراء العام بنسبة ٥٧٪ واتاحته الولوج الى المعلومات حول الصفقات وشروط المشاركة بها، وذلك يصب في مصلحة تطوير الاقتصاد اللبناني.

يعاني لبنان منذ استقلاله من أزمة جوهريّة متمثلة في أسلوب ونهج ادارة الدولة. فبالرغم من وجود مجموعة من المؤسسات والتشريعات الكفيلة بتأمين حوكمة فاعلة وشفافة، لم تقم الادارات اللبنانية المتعاقبة بتطويرها لتمكينها من مواكبة العصر. اضافة الى ذلك، كانت ممارسات السلطة اللبنانية طيلة عقود تركز على مبدأ التحايل على هذه المؤسسات والتشريعات، واستخدامها لمصالح سياسية، طائفية وشخصية عبر استغلال الثغرات في التشريعات، والسيطرة على المؤسسات من خلال تعيين ادارتها وفق معيار التبعية المطلقة للسلطة الحاكمة.

لقد ساهم ذلك في تفشي ظاهرة الفساد الذي أوصل لبنان الى حافة الانهيار متقلبا بين عام مخيف ومالية عامة منهوبة. هذا النهب المتماذي، والممنهج للمال العام، اعتمد بشكل كبير على الصفقات العمومية في كافة المجالات والخدمات.

الشراء العام في لبنان

ان الدولة، في اي مكان في العالم، هي الشاري الأكبر في الاسواق. فهي تلبى حاجاتها من الأشغال واللوازم والخدمات من خلال تعاقدات مع موردين، وهو باب اتفاقها الأساسي الى جانب رواتب موظفيها. بشكل هذا الباب نسبة ٣١٪ من الموازنة العامة للدولة اللبنانية، دون احتساب الصفقات التي تجريها المؤسسات العامة والبلديات. وبالتالي فإن لمنظومة الشراء والصفقات في لبنان أهمية قصوى وتأثير مباشر على مالية الدولة واقتصادها.

هذه المنظومة غير الموحدة، تخضع لسلطة قوانين متفرقة، تخطاها الزمن الى حد بعيد، فقانون المحاسبة العمومية الصادر سنة ٣٦٩١، ونظام المناقصات

مواكبة القانون

يؤكد الخبراء ان اقرار القانون المقترح للشراء العام، يشكل خطوة متقدمة في اتجاه ضبط الهدر ومكافحة الفساد وتطوير منظومة الشراء والتلزيماات في لبنان، انما يجمعون على عدم كفايته اذا لم يترافق مع رزمة تدابير واصلاحات تبدأ بتحديد كافة الجهات المخولة بالشراء العام ومعرفة حدود صلاحياتها واعادة صياغة عصرية لادارة المناقصات في الدولة اللبنانية وصولا الى الشراء الالكتروني الذي يؤمن النزاهة والشفافية ويرفع منسوب الثقة في الدولة لدى الشعب والمستثمرين على حد سواء.

لا بد من الاشارة في الختام ان اقرار قانون الشراء العام يشكل احد الشروط الرئيسية للمجتمع الدولي والجهات المانحة للموافقة على مساعدة لبنان في تخطي محنته الاقتصادية والمالية، بالاضافة الى قانون استقلالية القضاء واصلاح قطاع الكهرباء. ويبقى السؤال المطروح، عن مدى جدية الطبقة السياسية في لبنان في اجراء الاصلاحات المطلوبة لتفادي انحلال الدولة في ظل التوازنات السياسية القائمة وتشابكها الوثيق مع المصالح المالية لافراد ومجموعات التي تكون هذه الطبقة، وامكانية تنازلها عن مكتسباتها في اقتسام موارد الدولة من خلال الصفقات المشبوهة طوعا، علما ان هذه المكتسبات والمنافع شكلت ولا تزال احد ابرز مقومات وجودها، كقوى تتحكم بمفاصل الامور في لبنان.

لبنان في أزمة: هل هناك من مخرج؟

زياد عبد الصمد

جاء انفجار بيروت في الرابع من آب ليجسد فشل مؤسسات الدولة الذريع في الحكم.

أدى الفساد والإهمال إلى تعطيل عمل المؤسسات الرئيسية، وقد دلت ردود فعل أجهزة الدولة على مستوى الشلل والاختلال الذي أصاب المؤسسات العامة، وعلى غياب التنسيق، وضعف الاستجابة، والافتقار إلى الرؤية الواضحة، رغم تمكن الناس من الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات ومتطلبات التعاقي بفضل المجتمع المدني المحلي والدولي والوكالات العالمية والتنسيق الذي تقوده وكالات الأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى الدور التنسيقي لنقابة المحامين وغيرها من النقابات (المقاولين، المهندسين، المدققين...)، خاصة في تقييم الأضرار وإزالة الأنقاض بشكل محترف وترميم بعض المنازل، مما يبرز أهمية دور مؤسسات ومجموعات المجتمع المدني.

لكن، ورغم هذا الواقع التعيس، تواصل النخبة الحاكمة عملها كالمعتاد، كما اتضح جلياً في مفاوضات تشكيل الحكومات، أولاً، من خلال رئيس الوزراء المكلف مصطفى أديب، الذي فشل في تشكيل حكومة مستقلة بناء على متطلبات المبادرة الفرنسية الأولية ومطالب الشعب اللبناني (حيث تفقد حكومة الوحدة الوطنية والصيغة المعتمدة إلى الشعبية). جاء ذلك، بالمناسبة، نتيجة الانتفاضة التي وضعت حداً لفكرة تقاسم السلطة، ورفضت تعيين سعد الحريري، الذي يحمل مسؤولية رئيسية عن الفشل، خاصة وأنه هو الذي كان يرأس مجلس الوزراء في ٧١ تشرين الأول / أكتوبر ٩١٠٢، وأن حكومته هي التي فرضت قانون الضرائب وهي المسؤولة عن الانهيار الاقتصادي

الذي يلوح في الأفق والذي أدى إلى اندلاع الانتفاضة، فقرر الاستقالة بعد رفض المتظاهرين المشاركين في الانتفاضة للإصلاحات التي اقترحها في ١٢ تشرين الأول / أكتوبر.

تقوم النخبة السياسية اليوم بالضغط لتشكيل «حكومة وحدة وطنية» على أساس معادلة تقاسم السلطة والإصرار على تمثيلهم جميعاً. وتظهر طريقة إجراءات المفاوضات على الحقائق الوزارية استمرارهم في هذه العقلية والنّية في حماية مصالحهم ومصالح محسوبيهم وعمالئهم.

أما حكومة الوحدة الوطنية (حسب الصيغة التوافقية) فهو مطلب المجتمع الدولي، على افتراض أنه قد يساعد في تبنى أجندة الإصلاح وتنفيذها، وأن هذه القوى ممثلة في البرلمان ويمكنها التصويت للإصلاحات المقترحة أو رفضها. فرغم مسؤولية النخبة السياسية الرئيسية عن الفشل بسبب فسادها، ورغم سحب الشرعية منها في ٧١ تشرين الأول / أكتوبر وأنها لم تعد تمثل إرادة السياسية للبنانيين وتطلعاتهم، فهي ما زالت تحظى بالوضع القانوني.

في ٧١ تشرين، استرجع اللبنانيون الشرعية عندما خرج مئات الآلاف إلى الشوارع في مختلف المناطق ومن مختلف الخلفيات السياسية والاجتماعية، لكنهم يفتقرون للوضع القانوني، وهو ما أدى إلى الركود السياسي الذي نشهده اليوم.

إنهم يحتلون الدولة، حرفياً، ويمارسون انتهاكات جسيمة بحق القانون الدستوري وغيره (تصير حركة أمل وحزب الله، مثلاً، على إبقاء وزارة المالية تحت سيطرتهم، ويصر الحزبان على ترشيح جميع الوزراء الشيعة في الحكومة، وهو أمر مخالف للدستور).

كان ٧١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٠ نقطة تحول وحدت لبنان واللبنانيين، وقد قيل أنها أنهت الحرب اللبنانية بالفعل، وهو ما يفسر الردّ العدواني لأطراف السلطة، أي «التحالف بين المافيا والميليشيات»، وقيامها بقمع الانتفاضة الشعبية بشدة، مستخدمة شتى الأدوات، بما في ذلك الاعتداء المباشر والضغط على مساحة الحريات، وبشكل أساسي حرية التجمع وحرية التعبير، وحشد المندسين لتخريب المظاهرات.

تجاوزت انتفاضة ٧١ تشرين مسألة استقالة الحكومة بأشواط، وطالبت بتغييرات سياسية ومنهجية عميقة باتجاه الدولة المدنية (بمعنى آخر، إنهاء الطائفية وصيغة تقاسم السلطة بين ممثلي الملل، وخلق نظام علماني يبدأ بتبني قانون انتخابي جديد وقانون أحوال شخصية مدني، وغيرها من الإصلاحات). كانت أولوية الانتفاضة تعيين حكومة انتقالية مستقلة مع بعض السلطات التشريعية لتحقيق الأجندة المذكورة أعلاه. لكن لسوء الحظ، أدى التدهور السريع في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وانتشار الجائحة، بالإضافة إلى القمع الشديد المتعدد الأشكال، إلى إبطاء الانتفاضة، ولا ننسى السياقات الجيوسياسية والإقليمية حيث يقع لبنان في الوسط بين احتلال من جهة وحرب أهلية من جهة أخرى. علاوة على ذلك، تشهد المنطقة صراعاً جيوسياسياً معقداً بين جهات عالمية وإقليمية ذات نفوذ كبير داخل لبنان.

تستمر المفاوضات اليوم لتشكيل حكومة جديدة، وتوضح أن المسار بقيادة النخبة التقليدية يتوجّه نحو «حكومة وحدة وطنية» ترفضها الحركة الشعبية، التي ترفض شتى أشكال تقاسم السلطة وتذكر بمطالب الثورة الأولية وهي تشكيل «حكومة انتقالية مستقلة مع بعض الصلاحيات التشريعية» للقيام بمهمتين رئيسيتين على الأقل:

● أولى المهمات هي اعتماد قانون انتخابي جديد وإجراء انتخابات حرة وديمقراطية تنظمها لجنة مستقلة تحت رقابة دولية، على أن يقوم القانون على أساس الدستور، أي اعتماد نظام انتخاب علماني لانتخاب برلمان خارج التمثيل الطائفي، واستحداث مجلس شيوخ لتمثيل مختلف الطوائف المعترف بها قانوناً في لبنان وحماية حقوقها ومصالحها المختلفة.

● المهمة الثانية هي اعتماد قانون اللامركزية الإدارية الذي يضمن التنمية والازدهار المتكافئ والعدال بين المناطق، وهو أمر ضروري للغاية في نظام شديد المركزية.

بالإضافة إلى ذلك، تطالب الانتفاضة باعتماد أجندة إصلاح عاجلة وتنفيذ نظام حماية اجتماعية لمساعدة الناس وحمايتهم أمام الاحتياجات والتهديدات المتزايدة بسبب الأزمة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والنقدية، وبهدف معالجة النسبة المرتفعة للفقر والتي تزيد عن ٠٦٪، والبطالة التي تتجاوز ٠٣٪، ومعدل التضخم الذي تجاوز ٥١١٪، إلى جانب الظروف الصحية ومعوقات التعليم في أوقات الوباء، وكذلك الأمن الغذائي المُهدد بغياب القدرة على استيراد السلع مع نقص العملة الأجنبية.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الإصلاحات لا تتطلب أي تعديل دستوري، بل على العكس، فقد تم تضمينها في دستور عام ٠٩٩١، ولكن نفس النخبة حالت دون تنفيذها.

أما المجموعات السياسية، وبعضها كان موجوداً قبل الانتفاضة والبعض الآخر تأسس حديثاً بعد ٧١ تشرين ٩١٠٢، فهي تحاول تشكيل تحالفات وجبهات، وتقوم بالتنسيق مع النقابات المهنية، كنقابات المحامين والمهندسين والأطباء والصيادلة، والمؤسسات الأكاديمية

الرئيسية غير الهادفة للربح والجامعات، إلى جانب النقابات العمالية، وغيرها، يهدف لخلق توازن قوى جديد بين الحركة الشعبية والنخب الحاكمة لتحقيق الهدفين الرئيسيين المذكورين أعلاه. النية هي إنشاء تحالف قوي يتمتع بتمثيل جيد إلى حد ما يأخذ زمام المبادرة لممارسة المزيد من الضغط وتحدي النظام الحالي، ويضع أمامه استعادة الدولة، وربما الأصول المسروقة، بشكل أساسي، وكذلك تحرير المؤسسات العامة من جميع أشكال المحسوبيات.

أخيرًا، من المهم التأكيد على أنه يمكن لأي ضغط خارجي وعقوبات المساعدة بشكل كبير، لكن لن يكون لها النتائج المتوقعة أبدًا ما لم تعتمد على حركة محلية قوية قادرة على كسر الوضع الراهن وقيادة الأمة نحو تغييرات حقيقية، ولهذا فإن الخطة هي إنشاء مثل هذا التحالف أو الحركة في المستقبل القريب.

تخطط هذه المجموعات لتطوير بدائل سياسية في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، ويتمثل التحدي في التوجّه نحو نظام اقتصادي منتج ونحو إعادة التوزيع. كما تقوم بإجراء حوار وطني مفتوح حول الإصلاح السياسي المطلوب للخروج التدريجي من الأزمة. هذا يتطلب إعادة التفكير بالمقاربات الاقتصادية والاجتماعية كافة، حيث لا يكون البعد الاجتماعي مجرد نتيجة ثانوية للنمو الاقتصادي والسياسات الاجتماعية، وأن يتوسّع المنظور من تنفيذ برامج شبكات الأمان إلى نظام حماية اجتماعية أكثر شمولاً مع تغطية شاملة تشمل مختلف الفئات الاجتماعية والقطاعات والمناطق. ويمكن للمجتمع الدولي وحركات ومجموعات التضامن لعب دور أساسي من خلال دعم هذا التيار الناشئ.

غني عن البيان أن انهيار لبنان سيخلق تهديدات خطيرة للمنطقة والبحر الأبيض المتوسط بأسره، فالبلد يستضيف أكثر من مليون لاجئ سوري، وحوالي ٠٠٥ ألف لاجئ فلسطيني مسجل رسميًا (ربما بقي ٠٨١ ألفًا فقط يعيشون في مناطق مختلفة من لبنان لكن الآخرين لا يفقدون حقوقهم كلاجئين مسجلين في لبنان حتى لو كانوا يعيشون في الخارج).



The Arab NGO Network for Development works in 12 Arab countries, with 9 national networks (with an extended membership of 250 CSOs from different backgrounds) and 23 NGO members.

P.O.Box: 4792/14 | Mazraa: 1105-2070 | Beirut, Lebanon.
Tel: +961 1 319366 - Fax: +961 1 815636

www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org

 Arab NGO Network for Development
 @ArabNGONetwork

 Arab-NGO-Network-for-Development
 anndmedia